

النائب / سميرة الحلايقة في حوار مع البرلمان:

الاجتماعات التي يرأسها عزام الأحمد ليست قانونية، وأدعو لإعادة الحياة البرلمانية لطبيعتها،
ردود الفعل العربية الرسمية حيال ما يجري بالقدس مؤسفة ولا ترقى للمستوى المطلوب 4



د. بحر ووزيرة شؤون المرأة ورئيس مؤسسة إبداع خلال مشاركتهم في حفل تخريج الفوج السادس من برامج إعداد القادة

نواب: عباس ورئيس
الحكومة ووزير الصحة
يتحملون مسؤولية
الكارثة الصحية
بمستشفيات القطاع 2

النائب المجدلاوي:
مسؤولية تعطيل
التشريعي تقع على
عائق الرئيس عباس 3

طاقم محامي النواب
المباعدين عن القدس
يستغربون قرار المحكمة
الصهيونية تأجيل البت
في قضية إبعاد النواب 3

د. بحر ينعى الشهيد أبو عين ويطالب بالتحقيق في اغتياله

الثالثة ضد الاحتلال والاستيطان، مطالباً السلطة الوطنية في رام الله برفع يدها عن المقاومة الفلسطينية للرد على جرائم الاحتلال المستمرة بحق أبناء شعبنا الفلسطيني. وشدد بحر على ضرورة توحيد جهود أبناء شعبنا وفصائله الفلسطينية المختلفة في مواجهة الاحتلال ومخططاته في الضفة والقدس. ودعا الشرفاء في الضفة الغربية وحركة فتح بالانتقام العاجل لدماء الشهيد أبو عين وكافة الشهداء وعدم ترك الضفة الغربية فارغة من كافة أنواع المقاومة للاحتلال.

نعى د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإصابة، الشهيد / زياد أبو عين. وطالب بحر في تصريح صحفي لـ «لبرلمان» بالتحقيق السريع بعملية الاغتيال من قبل المنظمات الدولية، وتقديم قادة الاحتلال للعادلة، منادياً بالاعتداء الهامجي من قوات الاحتلال الصهيوني على مسيرة شعبية سلمية كانت تتظاهر ضد الاستيطان ما أدى لاستشهاد عضو المجلس الثوري لحركة فتح ورئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أبو عين. وناشد أبناء شعبنا الفلسطيني بالاستمرار في الانتفاضة الفلسطينية



النائب منصور: ظروف الأسرى صعبة للغاية، السلطة تغلق التشريعي في جوهنا والاحتلال يمنع نشاطاتنا في الضفة 6



النائب الأشقر: نسعى لتقديم الجناة بشأن الوضع الصحي للمحاكمة 5

بحر: سنتخذ كل الإجراءات اللازمة لوضع الحلول المناسبة بالسرعة الممكنة

نواب التشريعي يزورون مجمع الشفاء الطبي ويطلعون على حجم الكارثة الصحية ويحملون المسؤولية كاملة لعباس والحكومة ووزير الصحة

حول تقصيره في خدمة القطاع الصحي بغزة، وتفريق وزارته بالخدمات المقدمة للمواطن في غزة عنه في الضفة الغربية، مؤكداً بأن الحكومة تصنع نوعاً من التفرقة العنصرية بين أبناء الشعب الواحد وهي المسؤولة عن أي حالات وفاة قد تحدث نتيجة تلوث المستشفيات والأقسام الطبية وغرف العمليات الجراحية.

وفي نهاية الجولة تقدم بحر لوكيل وزارة الصحة والأطباء وطواقم العاملين بالشكر لما يقدموه من جهد واف ومميز من أجل خدمة أبناء الشعب الفلسطيني والمرضى على وجه الخصوص، ملفتاً لأن هؤلاء الأطباء والعاملين بالوزارة يجب أن يكرموا وتقدم لهم المكافآت على جهودهم خلال العدوان على غزة، بدلاً من محاصرتهم والتضييق عليهم.

يذكر أن وفد النواب ضم كلا من النواب، محمد فرج الغول، إسماعيل الأشقر، عاطف عدوان، محمد شهاب، أحمد أبو حلبية، جمال نصار، وهدي نعيم، وكان في استقبالهم وكيل وزارة الصحة ومدير مستشفى الشفاء الطبي، وأركان الوزارة الذين شرح كلا منهم تداعيات الأزمة فيما يخص الأقسام التي يشرف عليها.



للازمة.

بدوره قال النائب محمد فرج الغول أنه ليس بالإمكان الانتظار أكثر من ذلك يجب الضغط على الحكومة ووزير الصحة بشكل عاجل حتى يقوموا بدورهم، مشدد على ضرورة تفعيل التشريعي ليمكن من مساءلة الحكومة ووزراءها وفي مقدمتهم وزير الصحة

وشدد بحر على أن التشريعي لن يسكت على الكارثة الصحية وسيعمل على اتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة لحمل الحكومة على القيام بمهامها المناطة بها وخاصة وزارة الصحة، مناشدا المؤسسات الطبية والدولية ومنظمة الصحة العالمية لممد يد العون والمساهمة في وضع الحلول المناسبة

ونوه لأن الأزمة لا تقتصر على شركات النظافة لكنها تمتد لتصل لشركات الموردة للأدوية وشركات صيانة المصاعد وغير ذلك من المهام الحيوية، محذراً من أنه قد يضطر لإيقاف بعض الخدمات الصحية مقابل أن يحافظ على بقية الخدمات الأكثر أهمية.

زار د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة على رأس وفد برلماني مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة والتقى مع وكيل وزارة الصحة ومدير المستشفى، وأركان الوزارة واستمعوا لشرح واف منهم حول الأزمة الصحية التي تعانيها مستشفيات الوزارة. وندد بحر خلال الجولة التي قام بها داخل أروقة المستشفى وأقسامه بسياسة التهميش التي تتعمدها وزارة الصحة بكل ما يخص القطاع الصحي ومستشفيات الوزارة بغزة، محملاً المسؤولية كاملاً لعباس والحكومة ووزير الصحة الذين لا يحركون ساكناً حيال الأزمة الطاحنة التي تعانيها مستشفيات القطاع.

واستمع الوفد لشرح مفصل حول الأزمة من وكيل الوزارة د. يوسف أبو الريش الذي أوضح أن وزارته أغلقت مضطرة مستشفى الحرازين بالقطاع نظراً لنقص الوقود والمستلزمات الطبية ولإضراب شركات النظافة، واستطرد أبو الريش قائلاً نحن أمام أزمة حقيقية طالت كافة المناحي الطبية والمستشفيات، موضحاً بأن الأزمة ليست وليدة اللحظة بل هي منذ استلام الحكومة لعملها قبل بضعة شهور وتفاقمت مع مرور الأيام.

د. بحر: حل الكنيست لنفسه دليل على انتصار المقاومة وفشل حكومة الاحتلال



اعتبر د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة أن إقدام برلمان الاحتلال على حل نفسه هو بمثابة انتصار حقيقي للمقاومة، وفشل لحكومة الاحتلال الصهيوني، مؤكداً في تصريح صحفي للمكتب الإعلامي للمجلس التشريعي أن جنود جيش الاحتلال واجهوا مقاتلين أشداء في العصف المأكول.

منوهاً لأن المقاومة الفلسطينية البطلة فرضت معادلة جديدة أثناء تصديها للاحتلال حيث أجبرت ملايين الصهاينة للنزول إلي الملاجئ، وطالت صواريخها معظم مناطق فلسطين المحتلة لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني. وشدد بحر على أن الاحتلال لم يكن يتوقع أن يلجأ لوقف حركة الملاحة الجوية وخاصة من وإلى مطار بن غوريون وذلك بأمر المقاومة، ولهذا كان الفشل الذريع لحكومة الاحتلال

والترجع الدراماتيكي على الصعيد السياسي والميداني. وفيما يتعلق بقرار لجنة المالية التابعة للكنيست القاضي بدعم موازنة جيش الاحتلال بمبلغ ٣.٦ مليار شيكل، قال بحر أن هذا دليل واضح على دموية الاحتلال وجيشه، مشيراً لأن اليمين الصهيوني المتطرف يقود دولة الاحتلال الي الدمار والهاوية، ويسير نحو العزلة الدولية بشكل متسارع.

النائب أبو راس يضع حلولاً لأصحاب المركز التجاري برفح

إبقاء الامر كما هو مع البلدية وبعد الاعمار تحل المشكلة ايجابيا بين البلدية وأصحاب الشقق من المستأجرين". الي ذلك قام النائب أبو راس بجول تفقدية على بلديات قطاع غزة للاطمئنان على مدى استعداداتها للمنخفض الجوي الأخير وذلك قبل وأثناء المنخفض، كما حضر النائب أبو راس لبركة تجميع الأمطار في حي الشيخ رضوان للاطمئنان على سير العمل هناك. ولفت إلى أن البلديات جميعها أبدت استعدادات لمواجهة المنخفض، كما وعد بحل الإشكاليات الموجودة، والإسراع في إسعاف المواطنين.

اللجنة مع رئيس البلدية. وأوضح أن لجنته تسلمت شكوى تتضمن إشكاليات مع بلدية رفح منها إشكالية المحلات المؤجرة بالباطن، حيث تم الاتفاق على تأجيل العمل بها إلى ما بعد الإعمار، وسيؤخذ بعين الاعتبار كل ما له علاقة بمصالح المواطنين. وتابع "من بين الإشكاليات الإسراع في إزالة الركام، حيث وعدت البلدية الإسراع في ذلك، وكذلك من ضمن الإشكاليات السماح بعمل بسطات في مكان السوق حيث وافقت البلدية على ذلك، ومن الإشكاليات العالقة أيضا الشقق المؤجرة في البرج التجاري، وتم الاتفاق على

عقد النائب مروان أبو راس مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي اجتماعاً مع رئيس بلدية رفح صبحي أبو رضوان لمناقشة شكوى أصحاب المحال التجارية في المركز التجاري بمدينة رفح، بحضور عضو اللجنة النائب سالم سلامة. وناقشت اللجنة مع رئيس بلدية رفح شكوى المواطنين المتضررين، فيما تم التوصل إلى حلول ترضي أصحاب المحال التجارية، ولا تخالف القوانين المعمول بها في البلديات. وأكد النائب أبو راس أن المجلس البلدي قام بالمصادقة على الحلول التي توصلت إليها

نواب التشريعي في الضفة يشاركون في الاعتصام مع الأسرى

حقيقي، وتدخل رسمي لإنهاء ملفهم. وأكد النواب أن إعلان الأسرى عزمهم البدء بخطوات احتجاجية تصعيدية، وخوض إضراب عن الطعام، يأتي بعد الممارسات القمعية، والانتهاكات المستمرة، والتضييق عليهم من قبل سلطات الاحتلال، مشددين على ضرورة مساندة قضيتهم على المستويين الرسمي والشعبي، وعدم ترك الأسرى يخوضون وحدهم هذه المعركة، وهم الذين قدموا سنوات عمرهم من أجل شعبنا وقضيته العادلة.

التبادل إلى التدخل العاجل لإلزام الاحتلال باحترام ما تم الاتفاق عليه والإفراج الفوري عن الأسرى الذين أعيد اعتقالهم. كما حذر النواب من الحالة الصحية المتدهورة لعدد من الأسرى المرضى، في ظل غياب الرعاية الصحية من قبل سلطات الاحتلال، وحاجة هؤلاء الأسرى إلى العلاج الدائم، والرعاية الصحية. وعبر النواب عن قلقهم من الانتهاكات المتكررة بحق الأسرى، والمعاناة المستمرة التي يعيشونها، في ظل غياب مستمر لحراك

شارك النائب المبعد عن مدينة القدس أحمد عطون، والنائبان عن مدينة رام الله د. محمود الرمحى، ود. أيمن دراغمة في الاعتصام الأسبوعي للتضامن مع الأسرى أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مدينة البيرة.

وعبر النواب عن استنكارهم الشديد لإعادة سلطات الاحتلال الأحكام المؤبدة بحق عدد من الأسرى المفرج عنهم ضمن صفقة وفاء الأحرار وأعيد اعتقالهم مؤخراً. وطالب النواب الراعي المصري لصفقة

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

كفى ظلماً لأهالي القطاع

يبدو واضحاً أن السيد محمود عباس والثلة المحيطة به قد اتخذت قراراً حاسماً بنفض يدها من اتفاقات المصالحة الداخلية التي أبرمت في القاهرة عام ٢٠١١ والدوحة عام ٢٠١٢ وغزة عام ٢٠١٤، وإدارة الظهر تماماً لقطاع غزة وأهله الصامدين عبر تعطيل كافة الخدمات والمسؤوليات التي يفترض أن تضطلع بها حكومة التوافق الوطني منذ تشكيلها مطلع شهر يونيو/حزيران الماضي وحتى اليوم. تبعاً لذلك، تضاعفت معاناة الناس وتعطلت مسيرة المصالحة الداخلية، واشتد البلاء على الموظفين الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ أشهر طويلة، واستمر إغلاق المعابر، ولم نشهد شيئاً مما تم الإعلان عنه بشأن مسيرة إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، حتى تحولت الأوضاع داخل القطاع إلى جحيم لا يطاق. و يوماً بعد يوم يترامى إلى مسامعنا أنباء جديدة عن آلام جديدة تضرب في عمق حياة أهالي القطاع، وعن كوارث محققة تطل برأسها الأسود، وتلقي بظلالها القاتمة على حياة مختلف شرائح المواطنين، والتي كان آخرها موجة الإضرابات داخل المستشفيات التي أدت إلى تعطيل إجراء العمليات الجراحية بما يشكل تهديداً كبيراً لمنظومة الوضع الصحي داخل القطاع التي باتت اليوم على شفا الانهيار. لقد أصبحت الأمور أشد جلاءً ووضوحاً من أي وقت مضى، وخاصة بعد الزيارة التي قامت بها حكومة الحمد لله لقطاع غزة قبل عدة أسابيع، والتي دعت خلالها حركة حماس وكافة فصائل العمل الوطني والإسلامي رئاسة السلطة وحكومة التوافق لاستلام المعابر وتحمل مسؤولياتها الرسمية تجاه أهالي القطاع، وسواها من الدعوات التي لا زالت تتكرر حتى اليوم، ولا تلقى من رئاسة السلطة وحكومة الحمد لله إلا الصّد والتجاهل والإنكار، مما يعني أن الأمر لا يتعلق بالحجة الموهومة المتصلة برغبة الحكومة في بسط سيطرتها على القطاع التي تسوقها بمناسبة وغير مناسبة، بقدر ما يتعلق بأجندة خفية تعشعت في رأس وفكر السيد محمود عباس، وباتت اليوم مفضوحة للعيان ومكشوفة على رؤوس الأشهاد. إن مما يؤسف له أن يربط السيد عباس ممارسة حكومة التوافق لواجباتها وتحملها لمسؤولياتها المتعلقة بقطاع غزة، بما في ذلك ملف إعادة الإعمار، بملف نزع سلاح المقاومة، دون مراعاة لحجم ومستوى الآلام والمعاناة التي تصبّ حممها على رؤوس أهالي القطاع صباح مساء. ينبغي أن يدرك السيد عباس أن سلاح المقاومة هو خط أحمر على المستوى الوطني، وأنه غير قابل للمساومة والابتزاز مهما كانت الظروف والتحديات، وهو ما يتطلب من عباس وقفة جادة لمراجعة مجمل مواقفه وسياساته المتساقطة مع الإرادة والأجندات الصهيونية والأمريكية، والمبادرة بخطوات جريئة وشجاعة للعودة إلى الحوض الشعبي الفلسطيني الدافئ، والعمل على إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وفق التفاهات الوطنية واتفاقات المصالحة بما يكفل إزالة المعاناة عن أبناء شعبنا والوقوف صفاً واحداً في وجه الاحتلال الصهيوني وممارساته الإجرامية ومخططاته التهويدية والاستيطانية العنصرية في القدس والضفة الغربية ولعل أكثر ما يؤسف له أن يتعامل السيد عباس وحكومته مع قطاع غزة، وأهله الصامدين وكأنهم قطعة أخرى خارج الوطن، لا تربطهم به رابطة، فال موظفون يذوقون المرات واليكابدون ألوان الضيق والمعاناة، والوزارات ومنظومة الخدمات فيها تشرف على الانهيار، والبيوت المهدامة بفعل الحرب الأخيرة لازالت على حالها، والمعابر تشكو الإغلاق المتواصل لأسباب واهية وذرائع مختلفة، والمجلس التشريعي لازال معطلاً خلافاً لكل الاتفاقات والتفاهات الوطنية، وكل ذلك يحدث والسيد عباس في واد آخر. أن الواجب الوطني والأخلاقي والإنساني يقتضي من الكل الوطني الفلسطيني، قوى وفصائل وشخصيات ومؤسسات مجتمع مدني وشرائح مجتمعية، رفع الصوت عالياً من أجل إعادة تصحيح المسار الفلسطيني الراهن الموهل في الأخطاء والخطايا والتصدي لنهج الانفصال الذي تقوده رئاسة السلطة بما يلحق أمدح الضرر بحاضر ومستقبل شعبنا وقضيته الوطنية، والدفع باتجاه بلورة استراتيجية وطنية جامعة قادرة على الخروج من المأزق الداخلي والأزمات الخائفة التي تعصف بشعبنا وقضيتنا من كل حذب وصوب. إننا نأمل من السيد محمود عباس عودة حميدة إلى مسار التوافق الوطني، وإعادة صياغة مقاربتة ومواقفه السياسية بما يعيد اللحمة والوئام إلى واقع شعبنا المثخن بالتشطي والانقسام، وبما يمهّد الطريق أمام تنفيذ اتفاقات المصالحة الوطنية وتحمل حكومة الحمد لله مسؤولياتها وتوليها لخدمة شعبنا والعمل على رفع الظلم والمعاناة عنه، والمباشرة بتفعيل ملف إعادة الإعمار، وعقد جلسة مشتركة للمجلس التشريعي، بحضور كافة الكتل والقوائم البرلمانية في أقرب وقت ممكن، كي يضطلع لمسؤولياته الكبرى في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وحماية ورعاية سيرة المصالحة الوطنية والتوافق الداخلي والقيام بوظائفه التشريعية والرقابية على أكمل وجه. كلنا أمل أن تحمل الأيام القادمة الخير والبشرى لشعبنا وقضيتنا والله لا يضيع أجر المحسنين، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

أكد على تقصير الحكومة ووجود حراك لتفعيل المجلس

المجدلاوي: مسؤولية تعطيل التشريعي تقع على عاتق الرئيس عباس



المركزية لتناول أي قضايا سياسية أو اقليمية على مختلف الصعد.

مبادرات للحل

وبخصوص طرح مبادرة للتقارب بين الطرفين واستكمال ملفات المصالحة، أشار المجدلاوي "هناك مبادرات متعددة، وأنا سبق أن تقدمت بمبادرة باعتباري نائب، والان هناك مبادرة مقدمة من الرفاق في الجبهة الشعبية والديمقراطية وحركة الجهاد الاسلامي وحزب الشعب، والتقوا مع قيادتي الحركتين

ويعتبرون أن محاولاتهم لا زالت قائمة، لكنني بعد أن عدت من غياب طال لأكثر من شهرين، التقيت مع الرفاق المعنيين وفهمت أن المسألة لا زالت معلقة، وأنهم لم يأخذوا الاجابة المطلوبة من الطرفين". وتابع: "حركة فتح تقول أنها ليست مستعدة لأن تخطو أي خطوة الى الأمام قبل تقديم قيادة حماس وأجهزتها الأمنية الجناة الذين فجروا التفجيرات أمام منازل وممتلكات قيادات فتح، وهذا طلب مشروع جدا من قبل قيادة فتح، وبالمقابل قيادة حماس تقول أننا لن نخطو أي خطوة في التحقيق للوصول إلى الجناة قبل أن نعتذر قيادة حركة فتح عن اتهامها حماس وتناولها للأخ فتحي حماد بالاسم، وهذا طلب غير مشروع، لأنه اذا كانت المباحكات بين قيادتي فتح وحماس تجيز لهما أن يتماحكا فيما بينهما، فليس من حق حماس وأجهزتها الأمنية أن تصدر الحق العام في ملاحقة المجرمين، لأن

أكد النائب عن قائمة أبو علي مصطفى الدكتور جميل المجدلاوي أن المسؤولية الأولى في تعطيل انعقاد التشريعي تقع على عاتق الرئيس محمود عباس لأنه هو من يملك الحق في دعوة المجلس التشريعي للانعقاد وفقا للقانون.

وأكد النائب المجدلاوي في حديث لصحيفة البرلمان الصادرة عن المجلس التشريعي، أن "الطرفان (فتح وحماس) يعرقلان تفعيل المجلس، فأبو مازن لم يدعوا المجلس للانعقاد، وحماس تريد ابتداءً أن يكون عقد المجلس كما عمل سابقا بالإقرار بمسألة التوكيلات وهذا أمر غير صحيح، قلنا لهم لنلتقي باجتماع طبيعي ثم نناقش مسألة التوكيلات، ولا أعرف أين أصبح هذا الملف الآن، ولكن على امتداد التجربة الماضية الطرفان يتحملان مسؤولية التعطيل".

الحكومة مقصرة

وحول أداء حكومة التوافق في قطاع غزة قال المجدلاوي "لاشك أن هناك تقصير في أداء الحكومة مهامها بالقطاع، ولكن الحقيقة والأمانة تقتضي أن أقول أن هذا التقصير لا أستطيع تحميله للحكومة وحدها، لأن أحد جوانب هذا التقصير المهمة هي نتاج استمرار المباحكات السلبية والضارة بين الاخوة في قيادتي فتح وحماس، وكانني بالقيادتين تأخذان قطاع غزة ومن عليه رهائن في تصفية مباحكاتهما المتبادلة، لهذا أكثر من تحميلي لحكومة الحمد لله مسؤولية التقصير، فإنني أحمل قيادتي حماس وفتح مسؤولية هذه المباحكات وتعطيل دوران عجلة المصالحة وصولاً إلى المحطة التوحيدية لشعبنا".

وشدد المجدلاوي أن المانع الوحيد أمام عدم استكمال ملفات المصالحة هو عدم الجدية والاخلاص الصادق من الطرفين لاستحقاق الوحدة، مؤكداً أن الوحدة هي القضية الوطنية الكبرى التي تشكل الفاتحة والحلقة



الزميل محمد الحميدة يحاور النائب جميل المجدلاوي

النائب سميرة الحلايقة:

اجتماعات كتلة فتح وبعض القوائم البرلمانية برئاسة أحمد ليست قانونية، والأجدر عقد جلسة عامة لإعادة الحياة البرلمانية الطبيعية بعيدا عن المناكفات وتصفية الحسابات ونزع الصلاحيات

حكومة الوفاق شكلية ومنزوعة الصلاحيات، وهي تتحمل المسؤولية كاملة عما يجري بالقطاع من استمرار للحصار، وتعطل الإعمار، وتردي الوضع الصحي العام

والصحي، وعلى الرغم من ذلك تبقى عين شعبنا على القدس والتصدي لاعتداءات الاحتلال هناك. «البرلمان» هاتفته النائب سميرة الحلايقة وتحدثت معها عن هذه القضايا الساخنة المطروحة على الساحة السياسية الفلسطينية وأعدت الحوار التالي:

الضفة الغربية تعاني من استمرار الأجهزة الأمنية التابعة للرئيس عباس بسياسة القبضة البوليسية تجاه المقاومة الفلسطينية، وقطاع غزة يعاني من استمرار سياسة التجاهل والتهميش من قبل حكومة الحمد لله، وما بين هذا وذاك تداعيات كثيرة على المستوى السياسي، وآثار كارثية على المستوى الاقتصادي

عنها علما أن السلطة الفلسطينية والهيئات والمؤسسات الفلسطينية منزوعة القرار ومغيبة تماما عن المشهد.

كيف تعلقين على ردة فعل شعبنا بعمليات فردية ضد الاحتلال؟

سعادة الشعب الفلسطيني بالعمليات يؤكد أن هذا الشعب مجبول على المقاومة وهو يكره الاستسلام للعدو مهما كان بطشه وسطوته والعمليات الفردية التي ينفذها المقدسيون مؤخرا هي لتحفيز مشاعر الناس ودعمهم لمقاومة المحتل من جهة، وهي عمليات انطلقت بدافع الانتماء وحب الوطن بالرغم من قلة الإمكانيات وهي تأكيد واضح أن الشعب قادر على ابتكار أساليب جديدة لمقاومة المحتل.

كيف تقيمين ردود الفعل العربية تجاه ما يحدث في القدس؟

لم نلمس ردود فعل عربية رسمية سوى الشجب والاستنكار، ومما يؤسف له أن الحكام العرب سخرُوا جيوشهم للدفاع عن كراسيهم ولكن رفضوا حتى الحديث ولو بصوت خافت عن الأقصى والقدس وهي قبلتهم الأولى، وهنا دعني أعرب عن خيبة أمني وأمل الشعب الفلسطيني من الموقف العربي الرسمي تجاه ما يحدث في القدس والأقصى، الأمر الذي يغري الكيان أكثر وأكثر ليطمادي في سياساته الرامية لتهويد المدينة المقدسة.

هناك تصريحات بالتوجه لتعين نائب للرئيس أبو ما زن كيف تري هذه الخطوة؟

لا أتوقع هذه الخطوة ولكنها إن حدثت فهذا استمرار في نزع قرار الشعب ومصادرة للقانون الأساسي واستغلال عقول المواطنين، وهذا ليس مستغربا على عقلية فتح السياسية فهي ماضى في غيابها السياسي ولا يبدو أنها ستراجع عن هذا النهج الاقصائي.

ماذا تقولي في حكومة الوفاق تجاه التزاماتها في قطاع غزة وتهربها من تلك الالتزامات؟

أرى أن حكومة الوفاق منزوعة الصلاحيات وهي حكومة شكلية ومع ذلك عليها أن تأخذ دورها وتؤدي رسالتها اتجاه أبناء الشعب الفلسطيني، وأنا أحمليها المسؤولية كاملة عما يجري بالقطاع من استمرار للحصار وتردي الوضع الصحي العام.



كيف تنظرين إلى إجراءات الاحتلال في القدس؟

الاحتلال ينظم حملة مستمرة لاقتلاع الفلسطينيين من المدينة المقدسة وإجرائاتهم الأخيرة تؤكد أن الحملة مدعومة من قبل أعلى مستوى في القيادة العسكرية والسياسية في الكيان وأن الوضع وصل إلى حافة الانفجار. الإجراءات الصهيونية في القدس شملت كل شيء الحجر والشجر والبشر وهذا دليل واضح على أن الاحتلال ماض في سياسته ولن يحدد

حركة حماس قالت بأنها لن تحتفل ولكن ما هو مستهجن أن أجهزة أمن السلطة تعبر عن قلقها الدائم وخوفها من جماهير حركة حماس أو ظهور هذه الجماهير في شوارع الضفة، لأن السلطة معنية بالدرجة الأولى بإظهار براعتها في قمع واستئصال الحركة، وظهور ملامح وجود لحركة حماس سوف يكذب الأجهزة الأمنية أمام الإسرائيليين والمجتمع الأوروبي الداعم للسلطة بشكل أساسي، وبالتالي يتسبب هذا الأمر بانهايار ثقة بين الطرفين.

يترأس عزام الأحمد تشكيل اطلاق عليه اسم هيئة الكتل والقوائم البرلمانية ويعقد اجتماعات دورية باسم الهيئة المذكورة، ما تعليقكم على ذلك ومدى فعاليتها وقانونيتها؟

عزام الأحمد لا يمثل في المجلس التشريعي إلا كتلة فتح التي يترأسها، وهو يقصد بالقوائم البرلمانية قائمة أبو علي مصطفى وقائمة الطريق الثالث وقائمة المستقبل وجميعها قوائم صغيرة لها في البرلمان مجتمعة سبعة مقاعد فقط، وهو بذلك يتجاهل كتلة التغيير والإصلاح أولا، وينتزع منها القرار مرة أخرى دون العودة إليها، وهذا ما يحصل منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن.

عزام الأحمد تجاهل تماما كتلة التغيير والإصلاح منذ أن تم إغلاق المجلس التشريعي مرارا وتكرارا في جوهنا، ومنذ أن اختطف الاحتلال رئيس المجلس التشريعي والنواب والوزراء وزج بهم في غياهب السجون لم نسمع صوتا واحدا لعزام الأحمد لمناصرة هؤلاء النواب أو حتى شجب واستنكار اختطافهم.

وبحسب القانون الأساسي فإنه لا يحق لعزام الأحمد ولا لغيره من النواب تشكيل هيئات تحت مظلة المجلس التشريعي دون عقد جلسة وتداول الموضوع ثم التصويت عليه.

وباختصار خروج عزام الأحمد عن الصيغة القانونية لقرارات المجلس هو خروج اعتاد عليه منذ سبع سنوات على الأقل وتشكيل مثل هذه الهيئات يتطلب نصا قانونيا.

وبحسب ما يقول الأحمد فإن عمله هذا يعتبر تغييرا لصوت (٧٦) نائبا من كتلة التغيير والإصلاح وهذا أمر باطل وكان من الواجب على عزام الأحمد أن يساهم في عقد جلسة عامة للتشريعي من شأنها عودة الحياة البرلمانية الطبيعية بعيدا عن المناكفات السياسية وتصفية الحسابات ونزع الصلاحيات.

ماذا عن استمرار الاعتقالات السياسية، واستمرار سياسة القبضة البوليسية في الضفة؟

في الآونة الأخيرة قادت أجهزة أمن السلطة حملة واسعة من الاستدعاء والاعتقالات ضد نشطاء حركة حماس وذلك لمنع حركة حماس من الاحتفال بانطلاقتها الـ ٢٧ علما أن

التشريعي سيشكل لجنة تقصي حقائق حول الوضع الصحي وتقديم الجناة للمحاكمة

أكد النائب إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي أن المجلس سيشكل لجنة تقصي حقائق حول الأزمة الصحية التي يعاني منها القطاع الصحي في غزة. وأشار النائب الأشقر لـ "لبرلمان" أن المجلس سيرفع تقريره للنائب العام نيابة عن الشعب الفلسطيني لتقديم وزير الصحة في حال ثبوت تورطه في معاناة الناس الصحية للقضاء الفلسطيني. ولفت إلى أن حوامة التوافق لم تقم بواجباتها على الإطلاق تجاه قطاع غزة، وإنما انحازت لرام الله وتركت أهل غزة في الحرب لوحدهم ولم تقم بمهامها على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والإعلامية وكانت متفرجة على غزة خلال العدوان الصهيوني عليها، منوهاً لأن ذلك كله كان بأوامر وتوجيهات مباشرة من محمود عباس. وقال "الحكومة لا تقم بالتزاماتها تجاه موظفي غزة ووزارة الصحة تعاني وكذلك باقي الوزارات والأجهزة الأمنية". وحمل النائب الأشقر الرئيس عباس المسؤولية



تميز، وإلا على الفصائل أن تبحث عن بديل بحكومة وحدة وطنية يتفق عليها الكل الفلسطيني. وقال: "نحن نريد أن تكون هناك حكومة تتحمل واجباتها وتخفف من آلام شعبنا، وإن لا تزيد من آلامه ومعاناته، محذراً من أن قطاع غزة مقبل على انفجار سيحمل مسئولياته الاحتلال ثم محمود عباس. وأضاف على عباس إما أن يكون رئيس للكل الوطني الفلسطيني أو يغادر المشهد السياسي الفلسطيني، منوهاً لأن من قطع الرواتب ويصنع الأزمات فهو ليس

رئيساً لشعبنا. وحول الوضع الصحي قال: "ما يحدث في وزارة الصحة جريمة ضد شعبنا والمرضى الذين يعانون، ولقد زرنا مرافق وزارة الصحة ولاحظنا الأزمة التي تعاني منها المستشفيات في جميع المستويات ولاحظنا أن وزارة الصحة على شفا انهيار شامل". وناشد المجتمع الدولي الذي يدفع المساعدات لقطاع غزة عبر رام الله بدفع الأموال لغزة مباشرة، وقال: "أن هذه المساعدات التي تدفعوها لا تصل لشعبنا وعليكم أن ترسلوا تلك الأموال إلى غزة مباشرة". وتابع "يحب رفع قضايا جنائية على وزير الصحة حتى يتحمل المسؤولية على ما يعانيه شعبنا الفلسطيني، مطالباً المرضى والمتضررين برفع قضايا على وزير الصحة". ولفت إلى أن المجلس يسعى لعقد جلسة، ومن ثم إنشاء لجنة تقصي حقائق ترفع تقريرها، الذي سيتم رفعه للنيابة العامة، وقال: "نحن كنواب نتحمل المسؤولية تجاه شعبنا وحقوقه ومن ثم الوزير سيكون مطالباً جنائياً أمام المحاكم".

المجلس التشريعي يعقد ورشة عمل لتقييم واقع الشكاوي المقدمة



الشكاوي، وذلك لسرعة الانجاز والتسهيل على المواطنين في انجاز معاملاتهم. واستعرضت الورشة عدد من المحاور أهمها تعدد مصادر تقديم الشكاوى، وإشكالية أرشفة الشكاوي بشكل مركزي، ومتابعة الشكاوى وتقييم النتائج، والتكؤ في رد السلطة التنفيذية على بعض الشكاوي المرسلة إليها أحياناً. واقتراح الحاضرون التشبيك بين ديوان الشكاوي بالمجلس ووحدات

نظمت الأمانة العامة للمجلس التشريعي ورشة عمل حول واقع التعامل مع الشكاوى، وذلك بحضور الوكيل المساعد والمدراء العامون في المجلس ومدراء الدوائر المختصة. وافتتح الورشة الأمين العام المساعد للشئون الادراية والمالية والعلاقات العامة والإعلام ثروت البيك، مؤكداً على أهمية العمل بنظام فعال لاستقبال شكاوي المواطنين ومتابعتها والرد عليها، كما شدد على ضرورة تفعيل نظام المتابعة الالكتروني لنظام

النائبان عطون وطوطح

يزوران ممثلي روسيا وفنزويلا

للضغط على الاحتلال لوقف انتهاكه لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأسرى على وجه الخصوص، ووقف سياسة اختطاف النواب الذين يتمتعون بالحصانة، ووقف سياسة الاعتقال الإداري التي لا تستند إلى أي قوانين. وناقش النائبان أيضاً قضية إبعاد النواب المقدسين ووزير القدس السابق عن المدينة وسحب هوياتهم، وخطورة هذا الإجراء الذي يحاول الاحتلال شرعنته من أجل إفراغ المدينة من سكانها واستكمال تهويدها. وعبر النائبان عن قلقهما من قيام الاحتلال بتأجيل جلسة المحكمة الخاصة بالنظر في قضية سحب هوياتهم والتي كان مقرر عقدها يوم أمس الأول، مؤكداً أن هذا الإجراء يأتي هروباً من أي استحقاق قد يفرض على المحكمة. واستعرض النائبان آخر التطورات على الساحة الداخلية الفلسطينية، وما آلت إليه المصالحة، مؤكداً على ضرورة استكمال ما تم الاتفاق عليه، وتذليل العقبات التي تعترض طريق المصالحة. كما أكدوا على ضرورة الإسراع في إعمار غزة، والضغط الفاعل من أجل رفع الحصار عنها، وتخفيف العبء عن أبناء شعبنا. من جانبه أكد الممثل الروسي على وقوف بلاده إلى جانب الشعب الفلسطيني ومساندة قضيته العادلة، وأنه سينقل كل هذه الملفات إلى بلاده من أجل بذل الجهد على المستوى الدولي لتخفيف معاناة شعبنا، ووقف انتهاكات الاحتلال بحق الأرض والإنسان الفلسطيني.

زار النائبان المبعدان عن مدينة القدس أحمد عطون ومحمد طوطح اليوم ممثلي روسيا الاتحادية والتقى بممثليها أليكساندر روداكوف، كما زارا أيضاً ممثلية فنزويلا والتقى بممثليها لويس دانيال. وعبر النائبان عن شكرهما للممثلين على استقبالهما، ولدولتي روسيا وفنزويلا على موقفهما الداعم للقضية الفلسطينية، ولحقوق شعبنا. وتحدث النائبان في الزيارتين عن الانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال في مدينة القدس، وفي المسجد الأقصى على وجه الخصوص. وحذرا من خطورة هذه الانتهاكات، وما يمكن أن ينتج عنها من تصاعد اعتداءات المستوطنين والمتشددين اليهود للمسجد الأقصى، وخطورة محاولات الاحتلال تقسيم الأقصى زمانياً ومكانياً، إضافة إلى التوسع الاستيطاني المتسارع في المدينة المقدسة. كما تناول اللقاءان أيضاً أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، وما تقوم به سلطات الاحتلال من اعتداءات وتضييق على الأسرى، والإهمال الطبي المتعمد للأسرى المرضى، مما أدى إلى تدهور الحالة الصحية للعديد منهم، حتى وصلت إلى حالات حرجية. كما تحدث النائبان عن الانتهاك الذي يقوم به الاحتلال متمثلة باختطاف د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي وعدد من النواب، إضافة إلى الاعتقال الإداري، واعتقال الأطفال والنساء. ونبه النائبان إلى ضرورة التحرك الدولي

النائب ياسر منصور: أتمنى من الله أن يشعر الوزراء والمسؤولين في الضفة بمعاناة شعبهم في قطاع غزة

الأمر تسير إلى الهاوية إذا لم يتم استكمال المصالحة الأسرى يعيشون ظروفًا صعبة ويأملون بصفقة تبادل جديدة

النواب في الضفة ممنوعون من أداء أي نشاط من قبل السلطة والاحتلال

بوتيرة كبيرة وخاصة بحق طلبة الجامعات". وشدد منصور: "الوضع بعد حكومة التوافق لم يتغير بل على العكس أصبحت الهجمة أكثر شراسة، وأنا منذ البداية لم أكن متفائلاً، نظراً لأن الاتفاقيات السابقة لم يتم احترامها، وإذا استمر نهج الأجهزة الأمنية بهذا الشكل في الضفة الغربية فلن تستمر المصالحة، مشيراً لأن حكومة التوافق لم تقوم بالدور المطلوب والذي من أجله تم تشكيلها والتوافق عليها بين الفصائل". ونوه منصور إلى عواقب هذه الحالة قائلاً: "أتصور إذا لم يتم تدارك الأمر بخصوص استمرار تطبيق المصالحة، فسيكون هناك ظروف صعب للغاية بالذات في قطاع غزة، والمعاناة والحصار، إذا لم تقم حكومة الوفاق بدورها الكامل والوطني المطلوب منها، وبدورها الذي لا يميز بين الضفة وبين غزة، الأمور ستذهب إلى الهاوية ومن سيء إلى أسوأ".

وأضاف: "أتمنى من الله أن يشعر الوزراء في الضفة والمسؤولين بأن هناك أخوة لهم يعانون في قطاع غزة، ويجب أن يقوموا بدورهم تجاه شعبهم ويتحملوا مسئولياتهم هناك، ويسارعوا لرفع الحصار والبدء الفوري بالإعمار واستلام المعابر والتخفيف من معاناة المواطنين".

وحول الأنشطة التي يمكن أن يمارسها نواب التشريعي في الضفة الغربية، أكد منصور أن النواب غير مسموح لهم بممارسة أي نشاط في الضفة سواء من قبل الاحتلال أو السلطة، "وكثير من الأخوة النواب الذين تم اعتقالهم في سجون الاحتلال وجهت لهم تهمة على خلفية المشاركة في مسيرة أو اعتصام هنا أو هناك، أو على موقف إعلامي أو تصريح معين، ومن ناحية أخرى المجلس التشريعي مغلق في وجه النواب فالأمر مقطوعة من أي نشاط".

"وضع الضفة الغربية يسير إلى الأسوأ، من خلال ما تمارسه الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية خصوصاً في الفترة الحالية، الاعتقالات والاستدعاءات والملاحقات، بدلاً من أن تكون الأمور متجهة للاحقة وانتهاء حالة الانقسام واحترام الحريات والانتباه إلى قضايا القدس والاستيطان والأسرى وغيرهما، نجد الأجهزة الأمنية في واد والشعب الفلسطيني في واد آخر، فالاستدعاءات والاعتقالات زادت



لدى أصحاب السلطة المعزولين في الزنازين لأن ظروفهم صعبة ومؤلمة للغاية، وهم ينتظرون لحظة الإفراج بفاغ الصبر. وشدد منصور أن مصلحة السجون لم تلتزم بمعظم ما تم الاتفاق عليه بعد الاضراب الأخير، وهناك عقوبات مستمرة مثل الحرمان من الخروج إلى الفورة والسحب القنويات لتلفزيونية والمنع من الزيارة. وحول أوضاع الضفة الغربية بعد الخروج من الاعتقال أشار منصور أن

أكد النائب في المجلس التشريعي ياسر منصور المفرج عنه من سجون الاحتلال مؤخراً أن ظروف الأسرى صعبة وقاسية للغاية، وأن الأسرى يتعرضون لظلم كبير وخاصة أصحاب الحالات الخاصة منهم مثل المرضى وكبار السن والأطفال. وأشار النائب منصور في تصريح خاص "للبرلمان" إلى أن مصلحة السجون تمارس الكثير من الإجراءات القمعية بحق الأسرى في سجون الاحتلال، ويشمل ذلك الاقتحامات الليلية المتكررة والتفتيش المستمر، ونقلات البوسطة، والعقوبات الشديدة التي توقعها إدارة السجون بحق الأسرى لأسباب تافهة، وتشمل العقوبات غرامات مالية، والنقل من سجن إلى آخر، والمنع من الزيارة، والعزل في الزنازين. وقال منصور: "على الرغم من ذلك كله، إلا أن الأسرى يعيشون بمعنويات عالية ويأملون بأن الفرج قريب وقادم، من خلال صفقة تبادل مشرفة".

وأشار منصور إلى أن النواب الأسرى داخل السجون مثلهم مثل بقية الأسرى لدى الاحتلال، وهم موزعون على سجون النقب وعوفر ومجدو، ولا يتم معاملتهم بشكل مختلف على أساس أنهم منتخبون من قبل الشعب، حتى في العقوبات وغيرها، منوهاً لأن الاحتلال لا يعترف أصلاً بنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة ولا يقيم وزناً للحصانة الدبلوماسية التي من المفترض أن النواب يتمتعون بها، وهو ينتهك هذه الحصانة ليل نهار من اختطاف النواب والزج بهم في السجون.

وأوضح منصور أن الأسرى لديهم أمل كبير في الإفراج عنهم قريباً من خلال صفقة تبادل جديدة، وأن هذا الأمل والطموح موجود بشكل كبير

بحثوا قضايا مختلفة وفي مقدمتها الانتهاكات بحق القدس

النائبان عطون وطوطح يزوران السفير التركي

بكل تفاصيله. بدوره أكد السفير التركي على علاقة بلاده المميزة مع الشعب الفلسطيني وما توليه الحكومة التركية من اهتمام خاص بمدينة القدس والمقدسات فيها وهي لا تأل جهداً في المحافل المختلفة للدفاع عن هذه القضايا التي تناولها الحديث، كما وعد بنقل هذه الصورة إلى الجهات المعنية. وضمن هذه الزيارة من قبل النواب في المجلس التشريعي الفلسطيني الذين يمثلون مدينة القدس. وفي ختام اللقاء أثنى النواب على الدور المميز لتركيا في الانتصار لقضايا الشعب الفلسطيني وبخاصة مدينة القدس وما يقدمونه من مساعدات واهتمام بملفات القدس المتنوعة. كما تقدم النائبان بالشكر للحكومة والرئاسة التركية على هذا الدور المميز الذي تقوم به تركيا.

التقى النائبان المبعدان عن مدينة القدس أحمد عطون ومحمد طوطح مؤخراً مع السفير التركي شاكر أوزكان ومستشاريه في رام الله حيث تناول اللقاء ثلاث محاور أساسية. القضية الأولى القدس وما يجري فيها من انتهاكات من قبل الاحتلال بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية وخاصة المسجد الأقصى المبارك، وهدم البيوت، والضرائب التي تفرض على أهل القدس والاعتداءات التي طالت كل شيء في مدينة القدس من قبل الاحتلال الإسرائيلي. والقضية الثانية، الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومعاناتهم والانتهاكات الواقعة بحقهم، والاعتقال الإداري، واعتقال النواب وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك، واعتقال الأسيرات والأطفال، والمرضى وبشكل خاص الاعتقالات التي تطال المقدسيين. أما القضية الثالثة فهي ملف ابعاد نواب القدس

بيان صادر عن ممثلي نواب القدس المبعدين

العليا الإسرائيلية تؤجل البت في قضية

إبعاد نواب القدس لأجل غير مسمى

الدولي وحتى مع معايير ومبادئ الديمقراطية، وهي بمثابة انتهاك صارخاً لحصانة النواب. كما أكدوا على أن هذه القضية تعتبر من أخطر القضايا بحق أهل القدس ووجودهم لأنه في حال تم إقرار هذا الإجراء، فسيكون سابقة ومبرراً للإحتلال لطرد وإبعاد أي كان من أهل القدس دون النظر لأي إجراءات ومسوغات قانونية أخرى، وإن كان مركز إقامته داخل القدس.

من أجل ذلك أهاب المحامون بالكل الفلسطيني وقياداته ومؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي الوقوف خلف هذه القضية ومؤازرتها والدفاع عنها حتى لا تكون بداية بوابة تفتح على أهل القدس للإبعاد والطرود خاصة في هذه الظروف وما تعيشه مدينة القدس من إجراءات وممارسات يراد منها إفراغ المدينة من أهلها وقياداتها.

أبدى طاقم المحامين وهم (الأستاذ حسن جبارين رئيس مؤسسة عدالة، والأستاذ أسامة السعدي، والأستاذ فادي القواسمي) عن استغرابهم واستهجانهم للتأجيل المفاجئ للجلسة التي كان من المقرر عقدها غداً للنظر في قضية إبعاد نواب ووزير القدس وهم (النائب محمد أبو طير المعتقل في سجون الاحتلال، والنواب محمد طوطح، وأحمد عطون، ووزير القدس السابق المهندس خالد أبو عرفة، المبعدون إلى رام الله).

وأفاد المحامون في بيان صحفي أنه كان من المقرر عقد هذه الجلسة يوم أمس الأول، أمام المحكمة العليا الإسرائيلية بهيئتها الكاملة (تسعة قضاة) بعد مداوالات استمرت لأكثر من سبع سنوات وأكد المحامون أن كل حيثيات هذه القضية لا تستند لمسوغات قانونية وأخلاقية وتتناقض مع القانون

دائرة التدريب بالتشريعي تعقد محاضرة حول الأمن الإلكتروني



محاضرات ودورات تدريبية في مجالات أخرى من شأنها رفع كفاءة العاملين بالمجلس وصقل خبراتهم الإدارية والتكنولوجية. يذكر أن المحاضرة قد عالجت عدة قضايا منها كيفية المحافظة على أمن المعلومات وسريتها وسبل حمايتها من السرقة والاختراق، كذلك طرق حذف أو استرجاع الملفات بشكل آمن وسري، وغير ذلك من الموضوعات التي تخص القرصنة الإلكترونية.

المؤسسات هو أولوية قصوى. من ناحيته قال منسق التدريب بالتشريعي ماجد الزبدة: "إن إدارة المجلس تعمل على تزويد المدراء بالمعرفة التكنولوجية اللازمة لأداء العمل بأفضل صورة، والارتقاء بالأداء التكنولوجي للمجلس التشريعي من خلال رصد العديد من الدورات في هذا المجال". موضحاً بأن هذه المحاضرة تعبر باكورة أعمال دائرة التدريب وهي تأتي ضمن خطة متكاملة وضعتها الدائرة تشتمل على

عقدت دائرة التدريب بالمجلس التشريعي محاضرة تدريبية في تكنولوجيا وأمن المعلومات، لمدراء الدوائر والمدراء العامون في المجلس، وذلك بقاعة التدريب في مقر التشريعي بغزة، وأكد المحاضر المهندس رامي لبد وهو مدير إدارة الحاسوب في وزارة الخارجية أن هذه المحاضرات تعتبر حاجة ضرورية لكل المؤسسات الحكومية والفاعلة في المجتمع الفلسطيني، كون المحافظة على أمن وسلامة وسرية المعلومات في هذه

النائب أبو راس: استمرار إغلاق معبر رفح جريمة وعقاب جماعي لشعبنا



والآن أكثر من ٣٠ ألف شخص يريدون السفر من قطاع غزة، وهم محرومون من الحياة التي يعيشها الناس، وهذه العقوبة الجماعية تخالف أبسط قواعد حقوق الإنسان". وشدد على ضرورة أن تكون المناكفات السياسية التي تجري داخل فلسطين شأن داخلي فلسطيني، ولا يجوز أن تكون مبرراً لتدخل دولة أخرى والعمل على تجذير المناكفات السياسية، ولذلك ما يحصل من مناكفات سياسية بين الفلسطينيين لا تبرر للحكومة المصرية أن تتخذ قراراً بإغلاق معبر رفح. ولفت إلى أن المعبر كان في السابق يعمل بشكل منتظم منذ سنوات طويلة في عهد مبارك والثورة ومرسي وحتى في عهد السيسي كان يعمل، متسائلاً: وما الذي تغير؟ وطالب أبو مازن وحكومته أن تعمل بسرعة فائقة على فتح المعبر وتخفيف المعاناة عن الناس، وقال "استمرار المعبر مغلقاً هو انتقام من شعبنا وجريمة إنسانية، يجب على السلطة الإسراع في التخفيف عن شعبنا".

اعتبر النائب مروان أبو راس مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي، استمرار إغلاق معبر رفح جريمة إنسانية وعقاب جماعي لشعبنا الفلسطيني. وطالب النائب أبو راس في تصريح خاص لـ "البرلمان" الأشقاء في جمهورية مصر العربية بضرورة فتح المعبر الوحيد الذي يربط قطاع غزة بالعالم الخارجي. وقال: "نحن في غزة نعتقد أنه لا مبرر لإغلاق معبر رفح بأي شكل من الأشكال لأي سبب من الأسباب، وهناك حدود كثيرة بين الدول ولم يسبق أن أغلقت أي دولة في وجه دولة أخرى حدودها، ومصر لها حدود مع ليبيا والسودان والاحتلال ولم تغلق أي معبر من هذه المعابر". وأشار إلى أن جميع الأعداء باستمرار إغلاق معبر رفح وما يترتب عليه من معاناة الناس وتهديد حياة المرضى منهم غير مقبولة وغير منطقية، ولا يجوز المضايقة على (٢) مليون مواطن فلسطيني مقيمين في غزة لهم احتياجاتهم من العلاج والتعليم والتجارة والسفر والاقامات في الخارج، وهؤلاء يعانون من عدم القدرة على ممارسة حياتهم العادية في حرية السفر والتنقل. ومضى يقول: "اعتقد بأن كل ما يقال من أضرار سياسة وأمنية لا قيمة لها وهي تبريرية

القدس بين الأمل والألم



النائب/ أحمد عطون

إن القدس في خطر أرضا وسكانا حاضرا ومستقبلا.

وإسرائيل تسعى لتهويدها حجرا حجرا، ولتهجير سكانها منها وحصارها اقتصاديا واجتماعيا بعزلهم عن بعدهم وعمقهم الفلسطيني والعربي وممارسة كافة أشكال الإذلال والتضييق، من هدم للبيوت ومصادرة للممتلكات وسحب للهويات وإقفال المؤسسات الوطنية وشق الطرق وسط التجمعات الفلسطينية وبناء للجدار وعرقله تحركاتهم والتضييق على عبادتهم والاعتداء على المقدسات.

وكل المعطيات والوقائع تؤكد ان حالة القدس مستعصية على العلاج بالوقت الراهن على الأقل لسبب جوهري يتمثل في عدم وجود خطة مشتركة لعلاجها أو إنقاذها.

برغم تعاقب وتبدل الحكومات الإسرائيلية يمينها ويسارها إلا أنها متفقة جميعها على تهويد القدس واعتبارها العاصمة الابدية لدولة الكيان الغاصب غير عابئة أبدا بأي قرارات دولية تعارض هذا الاتجاه.

ان من يرى حمى الاستيطان في فلسطين ويلمس جنون التهويد في القدس، سيصاب بحالة اكتئاب واكتواء مقارنة بما وصل اليه اعدائنا من تخطيط وتنفيذ ووضوح رؤيا في الوقت الذي تعاني فيه امتنا من ارتجالية واتكالية وتشرد.

القدس حتى الآن لم تشهد عملا عربيا وإسلاميا نافذا يحافظ على هويتها ويحميها من كيد اعدائها، وكل ما اكتسبته من أمنها بيانات شجب واستنكار، وتندد دائما بالإجراءات والممارسات الاسرائيلية غير الشرعية التي تقوم بها سلطات الاحتلال في مدينة القدس، انه مجرد كلام أجوف لا قيمة له على واقع القدس البتة. فالقدس ليست مدينة كالمدين ولا عاصمة كالعواصم أنها مركز الإشعاع الذي لا ينطفئ، يتفجر بمعان تاريخية ودينية وحضارية وان التفريط فيها يعني تفريطنا في جزء من تاريخنا وجزء من ديننا وجزء من حضارتنا، كما إن التفريط فيها جريمة الجرائم في حق الماضي والحاضر والمستقبل.

ومن حسن حظ القدس ان التاريخ البشري دائم الحركة والتغيير والغزوة الصهيونية لمدينة القدس ليست فريدة، فقد واجهت هذه المدينة عبر تاريخها الطويل الموعول في القدم كثيرا من الغزوات والنكبات أدت إلى هدمها وإعادة بنائها ثماني عشرة مرة، وكانت في كل مرة تخرج مرفوعة الرأس موفورة الكرامة والصلابة بصورة تدعو الى الفخر والاعتزاز، ولعل الله عز وجل وضع فيها سرا من اسراره الالهيه يساعدها على البقاء فيه تحت البصر وحية في أعماق البصيرة.

ومهما طال مكوث الغزاة الصهاينة في ديارنا فحتما سيرحلون عنها كمثل الغزاة الذين سبقوهم، فقد دارت اكبر المعارك على ارض فلسطين، وليس بعيدا عن القدس مثل حطين واجنادين وعين جالوت واليرموك .. وغيره. وان ما تم اغتصابه بالقوة لن يتم تحريره الا بالقوة، والأيام دول، وان كنا نعيش اليوم فترات انحسار او جزر مرحلي فان المد والجزر في التاريخ وبين الامم هما اشياء متعاقبة غير ثابتة.

اما العجز الذي يعتري امتنا اليوم فليس قدرا ابديا محتوما علينا فالأمر الذي لا نستطيع انجازه اليوم سنحققه غدا ان شاء الله، وذلك مصداقا لقول الحق تبارك وتعالى (وتلك الايام نداولها بين الناس) وأوصانا إلا نياس أو نحزن على ما اصابنا (ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين).

وفي الختام المطلوب منا كما قال ناصر العثمان رئيس تحرير جريدة الرأي القطرية.. أن نعمل بأقصى طاقاتنا لابقاء القدس حيه في ضمايرنا نابضة في قلوبنا، نقرأ تاريخها، ونتعرف على قسما وجوها، ونتابع أخبارها وأحداثها، ونغرس هذه المعرفة في اولادنا وأجيالنا القادمة.

فمن يعرف القدس يحبها ويضحى من اجلها، والتضحية هي مفتاح النصر بالدنيا ومفتاح الظفر بالآخرة، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله

ويقينا انه مهما ادلهمت الخطوب، وعسبت الأيام، فلن يتسرب اليأس الى قلوبنا ولن نقول للقدس الامهلا يا انشودة الحياة وصبرا جميلا يا ام الأنبياء والشهداء، ولن نقول للقدس وداعا بل لقاء مرتقبا، ونصرا مؤكدا أن شاء الله.

خلال حفل تخريج فوج ضباط وزارة الداخلية

بحر والحية يستهجنان عدم استجابة الحكومة

لاحتياجات وزارات القطاع ويطالبونها بالقيام بمسؤولياتها



ماجد أحمد أبو مراد

إلى وزير الصحة..

بلغ السيل الزبي

غزة تعاني مشكلات لا نهاية لها، كان آخرها وأشدّها تأثيراً على المواطنين ما حدث في مستشفيات القطاع، والحقيقة أن الأزمة في وزارة الصحة لا تقتصر على توقف شركات النظافة عن تقديم خدماتها في المشافي ومرافق الوزارة، ولكنها تمتد لتصل لتوقف خدمات شركات عدة منها صيانة المصاعد، وشركات توريد الأدوية، وغيرها من الخدمات الصحية الحيوية. مطلع هذا الأسبوع كانت الوزارة مضطرة لإغلاق مستشفى الحرازين، ولا أستبعد أن يلجأ مسؤولي الوزارة في غزة لمثل هذه التصرف مع مستشفيات أخرى وإيقاف الخدمات المقدمة ليحافظوا على خدمات أخرى أكثر حيوية بالنسبة للمواطنين والمرضى على وجه الخصوص.

الزائر لمرافق الصحة ومستشفياتها بمقدوره أن يعرف حجم المأساة دون أدنى عناء، والناظر لوجوه الأطباء والمسؤولين بالوزارة سيقراً بالضرورة معاني الخوف من المستقبل والتداعيات الخطيرة لهذا الأمر، وبالتالي سيقدر عالياً معاناة مرضانا المساكين.

إن الأمر لا يتوقف عند مجرد النظافة فقط بل هو مقدمة طبيعية لتلوث كبير يضرب منظومة العمل الصحي ومبدأ الأمان الطبي إذا جاز التعبير، ربما سيزداد على عدم النظافة والتخلص الآمن من النفايات الطبية كارثة صحية وانهايار حقيقي للعمل للخدمات الطبية المقدمة للمرضى.

نحن لا نعلم كم من الأرواح سيكلفنا الأمر جراء التلوث وانتشار العدوى وانتقال الأمراض، وهل سيكون بعد ذلك بمقدور وزارة الصحة إعادة الثقة لمستشفياتها وطواقم العاملين فيها أم لا، الحقيقة التي ينبغي أن نعلني صوتنا لنسمعها للجميع هي القول لوزير الصحة أنه قد بلغ السيل الزبي، ولا تغامروا أكثر من ذلك بحياة مرضانا من أجل أجندات سياسية أو اعتبارات حزبية ضيقة.

إنني أدعو المواطنين المتضررين من الأزمة المذكورة للجوء للقضاء الفلسطيني فوراً لرفع القضايا والدعوى أمام محاكمه ومرافقه ووضعها بين يدي القضاة، حتى يتحصلوا على حقوقهم التي طعننها نفوس تعاني من البلادة وعدم الإنسانية، حتى وصل الأمر بهم ليحاربوا المرضى ويحبسوا عنهم الخدمة الصحية البسيطة التي هي حق لكل المواطنين دون استثناء.

بل وأدعو لتنظيم أكبر حملة وطنية مفتوحة لحمل وإجبار حكومة الحمد لله على القيام بمسؤولياتها تجاه قطاع غزة والمساهمة في تقديم الحلول والعلاج لمشكلاته، وفي مقدمة ذلك الضغط على وزارة الصحة، وعلى الوزير بشكل شخصي ليقوم بمهامه الوطنية والأخلاقية والقانونية تجاه مرضانا ومستشفياتنا، وإنقاذ القطاع الصحي من انهيار بدأت ملامحه بالفعل.

والدعوة الأخيرة لفصائل العمل الوطني والإسلامي لتأخذ زمام المبادرة وتعيد النظر في أمر الحكومة التي توافقت عليها هذه الفصائل لتكون حكومة لكل الفلسطينيين، على اعتبار أنها لم تقم بما تم الاتفاق عليه، ولم تنجز الحد الأدنى من مهامها؛ وعليه يجب فحص إمكانية استبدالها، أو توسيعها، مع ضرورة إعطاء فرصة حقيقية للسلطة التشريعية لمراقبة أداء السلطة التنفيذية من خلال تفعيل التشريعي لتشعر الحكومة بالمراقبة الفاعلة على ما تقوم به، وبالتالي لا تعاود التلاعب بمشاعر المواطنين أو الاستهتار والاستخفاف بهمومهم ومعاناتهم.



وخاطب الحية وكيل الوزارة قائلاً: "إذا كان وزير الحمد لله لا يقوم بمسؤولياته فنحن من خلفكم كشعب وأسر شهداء وكفصائل وقادة للعمل الوطني معكم وبكم ولن نتخلى عنكم بإذن الله". وتابع: "أمننا تحرسونه أنتم وكل الخيرين وهل يحرس الأمن إلا أهل الإيمان؟، فأنتم لم تكونوا جنود التنسيق الأمني ولم يغركم حب الدنيا وزخرفها، حملتم لواء الأمة وهم شعبكم رغم قلة الإمكانيات وتخلي القريب والبعيد، هكذا هي فلسطين وهكذا غزة صانعة الانتصار". وفي ختام الحفل تم تكريم الطلبة الأوائل على الدورات في التدريب العسكري والسلوك ومهارات الميدان، كما تم تكريم أهالي شهداء الدورة من طاقم التدريب والطلاب، ثم إنهاء فعاليات العرض العسكري كما بدأ بالسلام الوطني الفلسطيني.

من جهته أشاد النائب بالمجلس التشريعي ووالد أحد الشهداء المتدربين بالدورة الدكتور خليل الحية بالاستعراض المقدم من قبل الدورة، معتبراً إياه لوحة عظيمة يشرب لها العقل والقلب وتستريح لها النفس وتنعقد الآمال الكبيرة لها. وأثنى الدكتور الحية على أداء وزارة الداخلية والأمن الوطني قائلاً: "إن هذه الوزارة التي ما فتئت حافظة لمشروعها الوطني وحافظة لعهد الشهداء تخرج أبناءها اليوم على عقيدة سليمة، هي عقيدة التوحيد والوطنية ولا تخرّجهم على عقيدة التنسيق الأمني البغيض". وأضاف أن الوزارة تعاني من الضعف المادي الواضح في شكاوى وكيلها وتبرؤ وزيرها، مستدركا: "من قال أن الأوطان تبني بالمال وحده؟ أو أن الانتصارات تحقّق بالمال وحده؟".

استهجن الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة عدم استجابة حكومة التوافق ورئيسها رامي الحمد لله لاحتياجات الوزارات في قطاع غزة وخاصة وزارة الداخلية. ودعا بحر خلال مشاركته في حفل تخريج ضباط فوج شهداء العصف المأكول الذي أقامته وزارة الداخلية رئيس وزراء حكومة التوافق رامي الحمد لله إلى تحمل مسؤولياته وتوفير موازنات تشغيلية للوزارات في قطاع غزة، والقيام بمهام الحكومة في غزة. وقال بحر: "إن هؤلاء الخريجين كانوا جنود الحق في معركة الحق بعد أن تخلى الناس عنهم ولم يتبق إلا حبل الله المتين". ولفت د. بحر إلى تهويد القدس والمؤامرة الكبيرة التي تنفذ ضدها حالياً داعياً إلى حمل أمانتها في رقاب الرجال المخلصين من أبناء الوطن.



د. بحر لدى استقباله وفدا من القضاء الشرعي برئاسة الشيخ د. حسن الجوجو